

Distr.: General
8 July 2011
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ١٠٤ من القائمة الأولية*
تعزيز الأمن والتعاون في
منطقة البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٤	الأردن
٧	إسبانيا
١١	العراق
١٤	لبنان
١٥	هولندا

* A/65/50.



أولا - مقدمة

- ١ - أُنْتُ الجمعية العامة، في قرارها ٩٠/٦٥، على بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لما تبذله من جهود في مواجهة التحديات المشتركة، من خلال إجراءات شاملة ومنسقة، تستند إلى روح الشراكة المتعددة الأطراف، بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار وعمليات التبادل والتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار؛ وشجعت بلدان المنطقة على تعزيز هذه الجهود بوسائل منها إقامة حوار تعاوني عملي المنحى على أساس دائم ومتعدد الأطراف فيما بين دول المنطقة، واعترفت بدور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ٢ - وسلّمت الجمعية بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية وغير ذلك من العقبات، وكذلك توخي الاحترام وزيادة التفاهم فيما بين الثقافات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، هما أمران من شأنهما أن يسهما في تعزيز السلام والأمن والتعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال المنتديات القائمة.
- ٣ - وأهابت الجمعية العامة بجميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المتصلة بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، التي تم التوصل إليها في مفاوضات متعددة الأطراف، أن تقوم بذلك وتحمي من ثم الظروف اللازمة لتعزيز والتعاون في المنطقة. وشجعت الجمعية جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، من خلال تشجيع المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، وبالمشاركة في جملة أمور منها نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.
- ٤ - وشجعت الجمعية العامة بلدان البحر الأبيض المتوسط على مواصلة توطيد تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إمكانية لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، مع أخذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في الاعتبار، وتوطيد تعاونها في مكافحة الجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير القانوني وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ويحول من ثم دون تحسين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرّض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق تنمية التعاون الدولي ويؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي.
- ٥ - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة، في دورتها السادسة والستين، عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض

المتوسط. وهذا التقرير مقدم امثالا إلى ذلك الطلب، واستنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٦ - وفي هذا الصدد، وُجّهت مذكرة شفوية مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى جميع الدول الأعضاء، تطلب إليها تقديم آرائها بهذا الشأن. وقد أُدرجت ردود الدول في الفرع الثاني من هذا التقرير. وستصدر أي ردود إضافية في شكل إضافات إلى هذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات الأردن

[الأصل: بالعربية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١١]

سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط

- ١ - يؤيد الأردن تأييداً تاماً لقرار الجمعية العامة ٩٠/٦٥ بخصوص تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فقد حرص الأردن دائماً على تعزيز سبل التعاون والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبما يخدم السلام والاستقرار في هذه المنطقة.
- ٢ - يرحب الأردن بجميع الجهود المبذولة لتعزيز التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وأخذ الاحتياطات اللازمة لمكافحة إمكانية لجوء الإرهابيين لاستخدام أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار الغير مشروع للأسلحة. فقد كان الأردن من الدول السبّاقة في المنطقة بالانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والمبادرات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة الدولية، ومن هذه الاتفاقيات:

- (أ) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.
- (ب) اتفاقية الأسلحة التقليدية عشوائية الأثر.
- (ج) اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.
- (د) اتفاقية حظر التجارب النووية.
- (هـ) اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.
- (و) اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.
- (ز) اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها.
- (ح) المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.
- (ط) مبادرة أمن وانتشار الأسلحة النووية.
- (ي) اتفاقية "لاهاي" بشأن اختطاف الطائرات.
- (ك) اتفاقية "طوكيو" بشأن سلامة الطيران.

(ل) اتفاقية "مونتريال" بشأن أعمال التخريب الموجه ضد الطيران.

(م) اتفاقية مناهضة أخذ الرهائن.

(ن) الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

٣ - يرى الأردن أن السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ضرورة ملزمة وشرط أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب المنطقة والذي سيسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن فيها، حيث تدعم المملكة الأردنية الهاشمية جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية على الصعيدين الإقليمي والدولي بهدف إرساء السلم والأمن في جميع مناطق العالم.

٤ - تلتزم المملكة الأردنية الهاشمية بكافة القرارات المنبثقة عن مجلس الأمن فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وحظر التسلح ومنع الاتجار الغير مشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، ويرى أن الشفافية في مجال التسلح أداة أساسية لإيجاد مناخ من الثقة والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، لذلك فإن الأردن كان المبادر دائما إلىحث دول المنطقة على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية الموقعة بين الدول والانضمام إلى المعاهدات الدولية الخاصة بترع التسلح وعدم الانتشار بهدف إرساء السلام والأمن في جميع مناطق العالم وخاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

٥ - يرتبط الأردن بعلاقات وثيقة مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط والمبنية على أسس التعاون والأمن المشترك والتي تهدف إلى إرساء الأمن والسلام في المنطقة وإزالة أسباب التوتر وما ينجم عنها من تهديد للسلام والأمن الإقليمي والدولي. فقد دخل الأردن في معاهدة سلام مع إسرائيل منذ العام ١٩٩٤ ومنذ ذلك الوقت كان الأردن دائما السباق ضمن دول المنطقة بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بضبط التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بهدف إنشاء منطقة شرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل والذي ينعكس على منطقة البحر الأبيض المتوسط، بحيث تصبح منطقة يعمها السلام والأمن والديمقراطية والتعاون والازدهار. كما يؤكد الأردن على أهمية ضرورة استمرار مفاوضات السلام في المنطقة وإيجاد حل سلمي عادل وشامل لجميع الأطراف المتنازعة في المنطقة بما يضمن انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واحترام سيادة جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل أو استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم حيازة الأرض بالقوة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

٦ - يؤمن الأردن بضرورة تكاتف جهود جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وبذل المزيد من الجهود المشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المنطقة. ففي عام ١٩٩٥ انضم الأردن إلى الحوار بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) ودول المتوسط من مفهوم أن أمن أوروبا يرتبط بشكل وثيق بأمن واستقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والذي يقوم على أساس روح الشراكة وتحويل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون. مما يضمن السلام والاستقرار والازدهار لدول المنطقة.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[أيار/مايو ٢٠١١]

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

لطالما تصدرت منطقة البحر الأبيض المتوسط اهتمامات إسبانيا لأسباب تاريخية وجغرافية، حيث جاء في آخر التوجيهات الصادرة عن وزارة الدفاع الوطني تحت رقم ٢٠٠٨/١ بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر أن "أمن إسبانيا مرتبط بأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم فإن من الأهمية بمكان أن تتحول هذه المنطقة إلى منطقة سلام واستقرار وازدهار مشترك". لذلك تحتاج هذه المنطقة إلى إطار دائم للعمل وصنع القرار من أجل تطوير السياسة الدفاعية التي بلغت آخر مراحل إعدادها.

وتندرج السياسة الدفاعية الإسبانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ضمن المبادئ التوجيهية العامة للسياسة الدفاعية الإسبانية الحالية وتوجيهاتها. فهي تحرص على ما يلي:

- التقيد التام بالشرعية الدولية.
- الاندراج ضمن إطار متعدد الأطراف، حيث تنفذ ضمن مختلف المبادرات والمنظمات التي ننتمي إليها، وهي "الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط" المنبثق عن عملية برشلونة، في إطار الاتحاد الأوروبي؛ و "الحوار المتوسطي"، في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي؛ وأنشطة التعاون مع الشركاء في البحر الأبيض المتوسط في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن "مبادرة ٥+٥" التي نشارك فيها إلى جانب تسعة بلدان أخرى من ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وتتبع إسبانيا في هذه المنتديات المتعددة الأطراف سياسة فاعلة في مختلف مجالات العمل المتوسطي وتبدي التزاما قويا بها.
- إضافة إلى البعد المتعدد الأطراف، تدعم إسبانيا جميع المبادرات الأمنية والدفاعية التي تنشط الحوار وتحفز على التعاون الثنائي مع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، بطرق منها الدبلوماسية الدفاعية على وجه الخصوص.

يتعلق الأمر إذن بسياسة على مستوى عال من الالتزام، كما يتبين من حضورنا في شرق منطقة البحر الأبيض المتوسط. ففي لبنان، يبلغ عدد الجنود الإسبان ضمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تؤدي مهمة معقدة، ١٠٠ ١ جندي يعملون من أجل تحقيق

الاستقرار العالمي في إطار ملموس بما يترتب على ذلك من آثار عدة، ليس على البلدان المجاورة فحسب، بل كذلك على العالم ككل.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الدفاعية الإسبانية تتسم أيضا بهدفها المحدد، أي تحقيق السلام. فهي تسعى إلى بناء الثقة من خلال التعاون، وتقتصر مسارات عمل وأهدافا للمجتمع الدولي، وتشترك أيضا في تسوية النزاعات. وتتولى وزارة الدفاع هذه المسؤولية بالاشتراك مع مجموع الإدارات العامة المختصة، في إطار نهج متعدد الاختصاصات وإجراءات شاملة وتضافر جهود الهيئات المدنية والعسكرية والقطاعين الخاص والعام.

وإن عدم التوصل حتى الآن إلى حل للنزاع العربي - الإسرائيلي من أهم أسباب عدم الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث يشكل عقبة كأداء أمام التعاون في هذا الإطار. لذلك فإن من أولويات السياسة الخارجية الإسبانية التشجيع على تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس اتفاق المجتمع الدولي على الطابع الاستعجالي لاعتماد الحل المتمثل في إقامة دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب بسلام وأمن، وتنفيذ ذلك الحل بدون إبطاء. وترى إسبانيا ضرورة أن يترافق هذا الحل بإحلال السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب الآخرين، وبإقامة علاقة جديدة بين الإسرائيليين والعالم العربي والإسلامي. وتبذل إسبانيا، بالتنسيق مع شركائها في الاتحاد الأوروبي ومع الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية^(١) والدول العربية، كل ما في وسعها لتهيئة بيئة مواتية للتقدم الحاسم في هذا الاتجاه. ولهذا ينبغي تمكين الطرفين من استئناف العملية السياسية، بالمساهمة في بناء الثقة المتبادلة وتجنب كل ما يمكن أن يؤدي إلى الانتكاس واندلاع أزمات، مثل توسيع المستوطنات أو موجة جديدة من العنف في غزة. وستواصل إسبانيا دفاعها عن حل قائم على الشرعية الدولية واتفاق الطرفين.

بيد أنه لا يجب أن يغيب عن الأذهان بأن منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة بالغة التعقيد والتنوع على جميع المستويات، الاجتماعية منها والدينية والاقتصادية والقيمية، ومن ثم فإن أكبر التحديات المطروحة هو إيجاد وتنفيذ صيغ من شأنها تحقيق التكامل والتعاون. ولا أدل على ذلك من الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة في بلدان مثل تونس ومصر وليبيا، والتي أسفرت عن سقوط ضحايا في صفوف المدنيين الأبرياء، وعن تغييرات في الأنظمة الحاكمة وتدخلات دولية مسلحة لضمان حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان.

(١) المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، وتتألف من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وثمة أيضا اختلاف هام في التصورات، بما فيها التصورات المتعلقة بالأمن والدفاع. لذلك فقد تكون لإقامة نظام لتدابير تعزيز الثقة والأمن بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط أهمية جوهرية. كما قد يكون اعتماد نظام ثبتت فعاليته، مثل النظام القائم حاليا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ضمن السياق المتوسطي نقطة انطلاق جيدة.

ويمكن أن يقوم هذا النظام على ميثاق أممي متوسطي يعتبر هذه المنطقة الجغرافية حيزا أمنيا غير مجزأ ويشمل نظاما لتدابير تعزيز الثقة والأمن، ومدونة لقواعد حسن السلوك بين البلدان الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وكذلك آلية لتبادل المعلومات تسمح لهذه البلدان بتنسيق الخطط الأمنية لكل منها على نحو أفضل.

وفي ما يلي بعض التدابير التي يتعين اتخاذها لتعزيز الثقة المتبادلة، وبالتالي تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط:

- تعزيز التعاون لمواجهة التحديات الأمنية، أي انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وتدفقات أعداد هائلة من السكان والاتجار بالمخدرات.
- إنشاء آليات للتشاور وتبادل المعلومات العسكرية.
- التعاون على إنشاء آليات لمنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل في فترة ما بعد النزاعات.
- التشجيع على توقيع المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وعلى أهدافها، والتصديق عليها.
- التشجيع على إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها في الشرق الأوسط.
- تعميق التعاون والتكامل بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في عمليات حفظ السلام، ولا سيما المتعلقة منها بهذا الحيز الجغرافي، وزيادة إسهامها في هذه العمليات.
- تعزيز برامج التعاون والمساعدة في مجال الأمن والدفاع، مع زيادة تبادل الوحدات العسكرية والمراقبين العسكريين في إطار المناورات والدورات التدريبية وزيارة الوحدات العسكرية أو عقد اجتماعات بين هيئات الأركان.
- تعزيز دور السلطات المدنية في إطار آليات دعم القوات المسلحة عند وقوع حالات طوارئ وكوارث.

- مواصلة دعم أعمال معهد الدراسات الدفاعية ٥ + ٥ (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، تونس، الجزائر، فرنسا، ليبيا، مالطا، المغرب، موريتانيا) حالما يسمح الوضع في ليبيا بذلك. وتعزيز برامج التعاون المتعلقة بالأمن البحري ومراقبة حركة الملاحة البحرية.
- مواصلة تنفيذ سياسة "الحلقات الدراسية الدولية بشأن الأمن والدفاع في منطقة البحر الأبيض المتوسط" التي تنعقد سنويا في برشلونة منذ عام ٢٠٠٢، بهدف الإسهام في النقاش السياسي والأكاديمي الدائر حول الأمن والدفاع في هذه المنطقة.

العراق

[الأصل: بالعربية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١١]

موقف العراق من قرار الجمعية العامة المرقم ٩٠/٦٥ بشأن (تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط)

- ١ - إن حكومة العراق وانطلاقاً من إيمانها بأهمية السلم والأمن الدوليين فإنها تسعى من أجل إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، وتؤيد جميع الجهود التي تبذل في هذا المجال.
- ٢ - إن حكومة العراق تؤمن إيماناً مطلقاً بأن علينا جميعاً تقع مسؤولية احترام وتنفيذ معاهدات واتفاقيات نزع السلاح وعدم الانتشار - وأن حكومة العراق فضلاً عن التزامها بتلك المعاهدات والاتفاقيات فإنها أيضاً تحترم الترتيبات الدولية ذات الصلة بتزع السلاح والسيطرة على التسلح ومنع الانتشار. وفي هذا السياق نص الدستور العراقي في المادة ٩/هـ على أن "تحتزم الحكومة العراقية، وتنفيذ، التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ويمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد تكنولوجية وأنظمة للاتصال". كما أن العراق يسعى جاهداً من أجل المساعدة في جعل منطقة الشرق الأوسط منقطة خالية من الأسلحة النووية.
- ٣ - وتنص المادة (٨) من الدستور العراقي "يرعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقات على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية".
- ٤ - تجدر الإشارة إلى أن العراق هي دولة جارة لدول البحر المتوسط وتؤيد جميع الجهود المتعددة الأطراف لإقامة التعاون والجوار وإقامة علاقات ودية قائمة على التعاون المشترك والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بما يعزز إقامة السلم والأمن الدوليين والإقليميين.
- ٥ - تؤكد حكومة جمهورية العراق على موقفها المبدئي في حل المنازعات بالوسائل السلمية من خلال الحوار الدبلوماسي البناء.
- ٦ - تؤكد حكومة العراق على أن منع انتشار الأسلحة النووية لا يتحقق إلا من خلال انضمام جميع الدول إلى معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإخضاع جميع منشآتها وبرامجها لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية

التأكد من الأغراض السلمية لتلك البرامج. كما إن قبول الدول الطوعي بتطبيق البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتشجيع على الالتزام به عالميا يعزز دور الوكالة الدولية في مجال التحقق.

٧ - انضم العراق إلى معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٦٩ ووقع على البروتوكول الإضافي النموذجي لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٩ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٨، وهو الآن معروض على مجلس النواب للتصديق عليه. علما أن العراق أعلن للوكالة رسميا بأنه يطبق البروتوكول طوعيا ابتداء من ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ استنادا إلى المادة ١٧ من البروتوكول وتم تقديم إعلان العراق الأولي بهذا الخصوص في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠. كما صدق العراق على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في شباط/فبراير ٢٠٠٩. ووقع العراق على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وكان العراق قد انضم إلى معاهدة حظر واستحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والسمية وتدميرها عام ١٩٩١.

٨ - أن العراق يعمل على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك منع إمكانية لجوء الإرهابيين إلى استخدام الأسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يسهم إلى حد كبير في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. كما تؤكد حكومة العراق على أن الإرهاب النووي يمثل أحد أكبر وأخطر التهديدات التي تواجه الأمن الدولي وتعد تدابير الأمن النووي المشددة من الوسائل الضرورية للحيلولة دون وصول المواد النووية إلى أيدي الإرهابيين وغيرهم من جهات أخرى غير مرخص لها بذلك. إذ إن هناك مجموعات إرهابية لديها النية والقدرة على التسبب في دمار نووي هائل إذا توافرت التقنية من موارد السوق السوداء. ولذلك فإن مطلب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والقضاء عليها يعد مطلبا مشروعا وكفيلا بأن يجنب العالم خطر الإرهاب النووي.

٩ - تؤكد حكومة العراق على ضرورة ضمان عدم تسرب المواد النووية إلى جهات غير حكومية ينبغي إيجاد سبل للتخزين الآمن للمواد النووية والتخلص من النفايات النووية وضمان أمن المنشآت النووية وتطوير تقنيات جديدة لمعالجة الوقود المستهلك.

١٠ - شكلت حكومة العراق هيئة الرقابة الوطنية التي أعدت قانونا خاص يهدف إلى إنشاء وإدانة نظام وطني موحد يمكن العراق من الإيفاء بالتزاماته الخاصة بمعاهدات واتفاقيات منع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها وتطبيقه على جميع الأنشطة السلمية بما في ذلك المواد والمعدات والتقنيات وما يتعلق بها من إنتاج واستهلاك واستخدام وخزن واستيراد وتصدير وشحن وتصريف وإدارة أنشطة أخرى وبما يضمن عدم تحويلها إلى

أنشطة محظورة وتحديد العقوبات ووضع الآليات الخاصة بتقديم الإعلانات وإصدار التراخيص ومتابعة حركة المواد مزدوجة الاستخدام وفقاً لاتفاق الضمانات الخاصة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام التحقق في الأسلحة الكيماوية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

١١ - إن حكومة العراق تدعو إلى أهمية دعم الخطة الأمنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ المقدمة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإسهامها في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أمن فعال عالمي للمواد النووية أو الإشعاعية المستخدمة أو المخزونة أو المنقولة أو المنشآت الخاصة بها، وذلك عن طريق دعم الدول لتحقيق أمن نووي فعال والمحافظة عليه من خلال توفير الإمكانيات وتنمية الموارد البشرية. ودعوة جميع الدول للمحافظة والتأمين الفعال لكل ما في حوزتها من مواد نووية بما فيها المواد النووية التي تستخدم في الأسلحة النووية والمرافق النووية الواقعة تحت سيطرتها ومنع أي جهات غير حكومية من حيازة المعلومات والتكنولوجيات المطلوبة لاستخدام مثل تلك المواد لأغراض إجرامية.

١٢ - تؤكد حكومة العراق على الحق غير القابل للتصرف للدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والحصول على التكنولوجيا لهذا الغرض دون تمييز أو معوقات وعدم فرض شروط إلزامية أو قيود انتقائية من أجل الحصول على التكنولوجيا النووية أو نقلها بما لا يتماشى مع روح المعاهدة وأحكامها.

١٣ - إن حكومة العراق تؤيد الجهود التي تبذلها الدول الأطراف من أجل تحقيق عالمية نظام الضمانات الشامل، إلا أنها في الوقت نفسه تؤكد على الصفة الطوعية للبروتوكول الإضافي، وهو بهذه الصفة لا يمكن أن يعتد به شرطاً لتوريد التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١١]

الموضوع: تقرير لبنان حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

إن لبنان يلتزم بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ويتعاون في مكافحة الإرهاب، الجريمة الدولية، نقل الأسلحة غير المشروعة وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط خصوصا وفي العالم عموما.

هولندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١١]

اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والستين، القرار ٩٠/٦٥، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

وترد المعلومات المدرجة أدناه استجابةً لطلب مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح المتعلق باستطلاع رأي حكومة البعثة الدائمة بشأن المسائل التي يشملها القرار، كيما تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

وترى هولندا، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أن الأمن الأوروبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، تضطلع هولندا بمسؤوليتها بشكل ثنائي مع الاتحاد الأوروبي، وأيضاً عن طريق سائر المنتديات المتعددة الأطراف، بغية القيام بدورها في دعم العمليات الانتقالية الجارية حالياً في مختلف بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ويسهم الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط أيضاً في تخفيف حدة التوترات التي تتجاوز المنطقة. وتناشد هولندا جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى الصكوك الملزمة قانوناً والمبرمة عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف تتصل بنزع السلاح وعدم الانتشار، أن تفعل ذلك من أجل تعزيز السلام والأمن.